

جمعية المحاسبين القانونيين في سورية	
رقم الوارد	٥/٢٤
تاريخ الورد	٢٠١٣/١٢/١٠

تعميم رقم ((٢))

شكت إلينا جمعية المحاسبين القانونيين أن عدداً من المحاسبين القانونيين المعتمدين لدى وزارة العدل ومحاكمها في المحافظات السورية كخبراء ماليين يتقاضون بدل أتعاب الخبرات التي يقدمونها للمحاكم لا تتناسب مع حجم الجهود المبذولة .

وحيث أن المعطى المثار يتطلب بحث هذا الموضوع ومناقشته على ضوء الأحكام القانونية الخاصة به . إن تحديد أتعاب الخبرات المالية والمحاسبية يتم عادة من قبل المحكمة ووفق تقديراتها ويدخل في الحسابان بذلك التقدير حجم المهمة وطبيعة الخبرة وظروف انجازها والجهود العلمية المبذولة ، كما أنه وفي كثير من الأحيان تتطلب الخبرات الجارية دراسة فنية تقوم على عناصر مالية وتحليلية ومحاسبية لانجاز المهمة على أكمل وجه وعلى درجة عالية من العناية والدقة . هذا وإن توافر هذه العوامل في الخبرة يبدو أمراً في غاية الأهمية ومن الضرورة بمكان لما فيه تحقيقاً للعدالة ومؤثراً إيجابياً على قرار المحكمة من حيث النتيجة لما قدمته الخبرة من معلومات وتحليلات وأدلة في الدعوى .

وتأسيساً على هذه الأسس الهامة فإنه يمكن للمحكمة أن تقرر زيادة على أتعاب الخبراء التي كانت مقررة أصلاً ، متى رأت أن تقرير هذه الزيادة لها ما يسوغها كاتساع حجم المهمة والدراسة التحليلية العلمية للملف من الوجهة المحاسبية وإيضاح البيانات وبحثها بدقة وكافة الظروف والعوامل الأخرى الداخلة في التقدير ، ويبقى هذه المسائل والنقاط شروط تقديرية تستقل بها المحاكم والدوائر القضائية الأخرى وإن أعمالها يدخل في صميم صلاحياتها مستنبطة إياها من الواقع الراهن للدعوى . لذلك : فإننا نعمم هذا المنظور القانوني للعمل به عند الاقتضاء .

دمشق في ٩ / ٢ / ١٤٣٤هـ - ١ / ١ / ٢٠١٣م

وزير العدل
الدكتور نجم حمد الأحمد

- نسخة إلى :
- مكتب الوزير
- رئاسة محكمة النقض
- مكاتب معاوني الوزير .
- إدارة التشريع .
- إدارة التفتيش القضائي .
- النائب العام للجمهورية .
- المحامي العام في
- رئيس إدارة قضايا الدولة .
- الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش .
- نقابة المحامين
- مكتب التوثيق والأرشفة في رئاسة مجلس الوزراء
- مجلة القانون .
- مجلة المحامين .
- المكتب الفني بمحكمة النقض .
- المكتب الإداري
- المحفوظات .

جمعية المحاسبين القانونيين